

المبادئ المصرفية

هناك نوعان من المؤسسات المصرفية هي البنوك التجارية والبنوك المركزية. وقد ظهر النوع الأول من المؤسسات قبل النوع الثاني، والبنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات يتعامل معها معظم الأفراد والشركات. أما البنوك المركزية فهي مؤسسات ترتبط بالحكومة بعلاقات وثيقة ووظيفتها الأساسية هي مراقبة النظام المصرفي والتأثير على الحالة الاقتصادية في الدولة بصفة عامة. ويتعرض هذا الفصل للمبادئ الهامة التي يسير عليها هذان النوعان من المؤسسات.

وأهم صفة تميز البنوك عن غيرها من المؤسسات هي أن ديونها تستخدم كنقود. وتعتبر النقود المتداولة في النظم الاقتصادية الحديثة دينا على أحد البنوك التجارية أو على البنك المركزي ولا تصدر الحكومة في الكثير من الدول سوى العملات الورقية القليلة القيمة والعملات المعدنية. وتتألف النقود المصرفية من نوعين: أوراق البنكنوت والودائع المصرفية.

أما أوراق البنكنوت فهي أوراق يمكن تداولها بين الأفراد وقبولها كوسيلة لسداد الديون. وهي تحمل تعهدا بدفع قيمتها لحاملها. وقد كان لهذا التعهد أهميته في الماضي فقد كان الشخص الذي يحمل ورقة البنكنوت يستطيع أن يحولها إلى جنيهات ذهبية وكانت قيمة الذهب الذي

يحتوي عليه الجنيه الذهبي تساوي جنيها. أما اليوم فإن قيمة المادة التي تصنع منها جميع النقود أصبحت ضئيلة جدا فلا تعدو قيمة الجنيه السلعية قيمة الورقة التي طبعت عليه القيمة الرسمية. أما الودائع بالبنوك فهي عبارة عن دين على البنك لصالح المودع وتسجل هذه الوديعة في حسابات البنك وهي تتألف من نوعين هما ودائع جارية وودائع لأجل. ويمكن تحويل الودائع الجارية إلى أوراق بنكنوت عند طلب المودع ويمكن أيضا سحب أي مبلغ بإعطاء التعليمات إلى البنك على شيك بتحويل أي مبلغ من الودائع الجارية أو حتى بتحويلها كلها إلى أي شخص، أما الودائع التي لأجل فلا يستطيع صاحبها أن يفعل ذلك إلا بعد إبلاغ البنك بنية السحب قبل السحب فعليا بفترة معينة.

الثقة والبنوك

تقوم العمليات المصرفية على أساس ثقة الناس، ويمكن أن نلمس هذه الحاجة إلى أساس الثقة على مستويين فهناك الثقة في أن بعض أنواع النقود الائتمانية يمكن أن تستخدم دائما كأداة للدفع داخل البلاد. ففي إنجلترا مثلا يمكن استخدام أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي لسداد أي دين وقد تعزز هذا الوضع بحكم العرف والقانون. وهناك بعض أنواع النقود التي ليس من الضروري أن تحوز قبول جميع الناس في جميع المواقف ولكنها مع ذلك تتمتع بقبول عدد كبير ويمكن تحويلها دائما إلى أوسع أشكال النقود قبولا. وتدخل ودائع البنوك في هذه القائمة "إذ أنها تحول من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات" غير أن الشيكات لا تقبل في جميع المواقف فصاحب المطعم أو المتجر الذي قد تبتاع منه شيئا وهو

لا يعرفك شخصيا قد يصير على أن تدفع له الثمن نقداً "أي بعملات معدنية أو بأوراق بنكنوت" ولكن مع ذلك فللشيكات فائدتها بحيث أن جزءاً كبيراً من المعاملات المالية يتم عن طريق تحويل ودائع البنوك عن طريق الشيكات وتعتبر ودائع البنوك وسيلة مناسبة مأمونة لامتلاك النقود التي قد لا يحتاج إليها الفرد مباشرة وقد لا يكون السداد بتحويل الودائع في البنوك مقبولاً دائماً ولذلك فإن المودع يكون دائماً في حاجة إلى التأكد من أنه يستطيع تحويل رصيده عند الطلب إلى أكثر أشكال النقد قبولاً "أي إلى أوراق بنكنوت أو عملات معدنية" وفي هذا المستوى لا بد من توفر الثقة في قدرة البنك على السداد نقداً. ويمكن تجنب تزعر الثقة في البنك التجاري بإحدى وسيلتين فيجب على البنك أن يدير شؤونه بحيث يحافظ على ثقة الناس ويجب على الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى مثل البنك المركزي أن تتأكد من عدم تعرض البنوك التجارية لمشاكل خطيرة لا يمكن حلها.

وهناك قواعد مختلفة يجب أن يتبعها البنك ليتفادى تزعر ثقة الجمهور به، فيستحسن ألا يخلط بين العمل المصرفي والعمليات التجارية، لأن خسارة البنك في مجال التجارة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة في مركز البنك ولا بد أيضاً من أن يكون للبنك دائماً احتياطي من النقد يكفي لمواجهة طلبات المودعين ويجب أن تكون له من الأرصدة الاحتياطية قدرماً كافياً يمكن تحويله بسهولة وبسرعة إلى نقد دون أية خسارة تذكر.

وتدل الحاجة إلى الاحتياطي الكافي على أن البنوك أكثر اهتماماً بالشكل الذي تكون عليه أرصدها من أي معامل آخر في السوق ويجب

على البنوك أن تحرص دائما على امتلاك احتياطي كاف من الأرصدة السائلة يجمع بين صفة الملاءمة واليقين. ومثال ذلك النقود التي يحتفظ بها كل فرع على شكل أوراق بنكنوت وعمليات لتقديمها إلى المودعين عند الطلب. وثمة احتياطي آخر يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على شكل رصيد في البنك المركزي ويمكن استخدام هذا الرصيد للحصول على احتياطي جديد من أوراق البنكنوت والعملات لوضعها في خزينة البنك. ويمكن استخدام هذا الاحتياطي مباشرة لتسوية الديون المستحقة للبنوك الأخرى.

وإلى جانب الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك لمواجهة مطالب المودعين يجدر به أن يحتفظ ببعض الأرصدة غير السائلة التي تدر عليه الفائدة غير أن هذه الأرصدة أقرب إلى السيولة، وقد يكون مثلا على استعداد لإقراض المؤسسات المالية الأخرى على أن تسدد هذه القروض عند الطلب. وقد يكون البنك أيضا على استعداد للاحتفاظ بجزء من أرصده على شكل أوراق مالية حتى يمكن سداد هذه الأوراق بقيمتها كاملة.. وهكذا فإن ممتلكات البنك من الأوراق المالية تتيح له قدرا كبيرا من السيولة كما أنها تتيح له إيرادا معيناً.

وعلى الرغم من أن البنك يضطر إلى الاحتفاظ بجزء من أرصده على شكل نقود فإنه لا يحقق كثيرا من الأرباح لو احتفظ بجزء كبير من أرصده في حالة السيولة. وعادة ما تكون أسعار الفائدة للسندات القصيرة الأجل أقل من أسعار الفوائد على القروض الطويلة الأجل.. وهكذا فإن البنك الذي يرضى بأن يحقق لنفسه أرباحاً كثيرة فإنه يميل إلى الاحتفاظ ببعض

أرصده على شكل قروض طويلة الأجل مثل السندات.

وتحتفظ البنوك في معظم البلدان بكميات كبيرة من السندات الحكومية كما أنها في بعض البلدان تحتفظ بكميات كبيرة من السندات التي تصدرها الشركات الخاصة على الرغم مما تتضمنه هذه السندات من عنصر المخاطرة مقابل الحصول على فوائد أكبر.

وتساهم البنوك في جميع النظم المصرفية في تمويل الشركات والأفراد بتقديم القروض لهم. وتعتبر هذه القروض من حيث المبدأ قابلة للسداد عند الطلب. ولكن يتعذر على البنك في معظم الأحيان استرداد هذه القروض سريعا، ولذلك فإن كثيرا من القروض المصرفية تكون لأجل غير مسمى. ونظرا للمخاطرة التي تنطوي عليها عملية إقراض الشركات والأفراد فإن أسعار الفائدة على هذه القروض أعلى من أسعار الفائدة على الأوراق المالية والسندات.

وعادة ما يقارن البنك بين الأرباح الكبيرة التي يمكن أن يجنيها من القروض والاحتفاظ بأرصدة كافية على شكل نقود سائلة يسدد بها ديونه المستحقة عند الطلب. والواقع أن الحكم في هذه المشكلة هو التجربة. ويمكن تطبيق التجربة عن طريق السياسة التي تنفذها البنوك أو عن طريق التحكم في نسب الاحتياطي القانوني كما هو الحال في كثير من البلدان.

مراقبة السلطات النقدية للبنوك المركزية تتمكن الحكومة بفرضها الحد أدنى لنسبة الاحتياطي القانوني من ضمان عدم تعرض البنوك المركزية لأزمات عنيفة. ولكن هناك طرقا أكثر أهمية تستطيع عن طريقها السلطات

النقدية أن تضمن ذلك. ومن أهمها قيام البنك المركزي بوظيفته "المقرض الأخير للنظام الائتماني" أي أنه لو كان البنك المركزي دائما على استعداد لإقراض البنوك "التجارية فإن هذه البنوك لا يمكن أن تتعرض لأية أزمات خطيرة، ولذلك فإن البنك المركزي في معظم النظم المصرفية الحكومية على استعداد لتقديم المساعدة كلما طلبت البنوك التجارية منه ذلك.

ويعكس لنا هذا الوضع الاختلاف الأساسي بين هدف البنوك التجارية الحديثة وصرف البنوك التجارية. فالبنوك التجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح لأصحاب الأسهم بينما لا تهدف البنوك المركزية أساسا إلى تحقيق الربح، وينطبق هذا الكلام على البنوك المركزية المؤممة والبنوك المركزية التي يملكها الأفراد وأهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك المركزية هي: العمل على مراقبة النظام النقدي والمصرفي واستقراره وهي تقوم بهذا العمل بالتعاون مع وزارة الخزانة أو وزارة المالية أي مع السلطات النقدية ولا يمكن أن يقوم البنك المركزي بوظيفته هذه مستقلا عن الحكومة على الرغم من استقلال كثير من البنوك المركزية عن الحكومة.

وقد تفرض البنوك المركزية بعض الشروط الصارمة، حتى لا تجرد البنوك التجارية نفسها حرة في تقديم أي قدر من القروض تطلبه الشركات. أو الأفراد دون تقييد. غير أن البنك المركزي عادة ما يقيد هذه الإجراءات فيكتفي بمساعدة البنوك التجارية عن طريق شراء السندات القصيرة الأجل منها أو بإقراضها بضمان سندات قصيرة الأجل غير أن هذه المساعدات يمكن الحصول عليها بشروط قد لا تكون في صالح أسعار الفائدة في السوق.

والواقع أن ذلك يحد من الالتجاء إلى مساعدة البنك المركزي. وجدير بالذكر أنه قد مرت فترات كان البنك المركزي فيها على استعداد لتقديم المساعدات للبنوك التجارية بأسعار الفائدة السائدة في السوق. وفي هذه الظروف لا تخضع البنوك التجارية لأي ضغط للحد من اعتمادها على البنك المركزي في الاقتراض، ولكن كيفما كانت الشروط التي يفرضها البنك المركزي لتقديم مساعدته فإن مساعدته للبنوك التجارية تترك أثرا شديدا على أسعار الفائدة المستحقة على الأوراق المالية ومن الواضح أنه لو كان البنك المركزي على استعداد لتقديم القروض بأسعار السوق فإنه بذلك يؤيد الأسعار الجارية فيه، وقد أدى ذلك إلى إثبات أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل في بريطانيا والولايات المتحدة في أربعينات هذا القرن ولو كان البنك المركزي على استعداد لتقديم قروض بأسعار أعلى من أسعار السوق فإن هذه السياسة ستؤثر على أسعار السوق لأن البنوك التجارية لن تكون على استعداد لإقراض الجمهور بأسعار أقل من السعر الذي يقرضها به البنك المركزي لو احتاجت إلى قروض. ويحتمل أن ترفع البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية أسعار الفائدة التي تطالب بها لو كانت الظروف تضطرها إلى الاقتراض من البنك المركزي.

ومن هنا نلمس أهمية "سعر إعادة الخصم" في تحديد مستوى أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل. وهو عبارة عن السعر الذي يطالب به البنك المركزي عند تقديمه للقروض إلى البنوك التجارية ولا يمكن أن تنخفض أسعار الفوائد المستحقة على القروض القصيرة الأجل عن سعر إعادة الخصم وهي عادة ما ترتفع بارتفاع أسعار الخصم وتقترب إلى مستواه

كلما مالت البنوك التجارية إلى الاعتماد على مساعدة البنك المركزي.

ونتعرض الآن لأسلوب آخر يستطيع أن يسيطر به البنك المركزي على الأحوال النقدية ويطلق عليه "عمليات السوق المفتوحة" ولا يقوم بهذه العمليات إلا البنك المركزي. فبمقتضاها يشتري البنك المركزي أو يبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة وقد تتم هذه العمليات مباشرة مع البنوك التجارية أو الجمهور وقد تتضمن عمليات الشراء أو البيع السندات أو الأوراق المالية حسب اختيار البنك المركزي.

ولهذه العمليات أثران مختلفان فقد يؤثر على أسعار الفائدة أو على حجم ودائع البنوك التجارية الإجمالية ومن ثم على كمية النقود المتداولة.. أما الأثر الأول فهو أكثر وضوحاً إذ أن بيع البنك المركزي للسندات أو الأوراق المالية من شأنه أن يخفض أسعارها "ويرفع أسعار الفائدة" كما هو الحال عندما يبيع أحد الأفراد كمية كبيرة من السندات التي يمتلكها. ويؤدي شراء السندات أو الأوراق المالية إلى خفض أسعار الفائدة، ومن شأن عمليات السوق المفتوحة التأثير على احتياطي البنوك التجارية. فلو باع البنك المركزي السندات للجمهور فإنه يحصل على الثمن بخصف ودفعة البنك التجاري في البنك المركزي، إذ أن الأفراد يدفعون أثمان السنوات عن طريق شيكات مسحوبة من حساباتهم في البنوك التجارية على أن تدفع للبنك المركزي وعند تسوية البنك المركزي تنخفض قيمة ودائع الأفراد في البنك التجاري وأرصدة البنك التجاري في البنك المركزي بنفس النسبة ويؤثر ذلك بخصف نسبة أرصدة البنوك التجارية في البنك المركزي إلى إجمالي الأرصدة المودعة بهذه البنوك. فلو كان موقف أحد

البنوك التجارية كما يلي:

خصوم		أصول	
بآلاف الجنيهات		بآلاف الجنيهات	
١٠٠٠	ودائع العملاء	١٠٠	أرصدة في البنك المركزي
		٥٠٠	سندات حكومية
		٤٠٠	فروض وسلفيات
١٠٠٠		١٠٠٠	

ثم باع البنك المركزي سندات للجمهور قيمتها ١٠ آلاف جنيه
لأصبحت ميزانية البنك التجاري كما يلي:

خصوم		أصول	
بآلاف الجنيهات		بآلاف الجنيهات	
٩٩٠	ودائع العملاء	٩٠	أرصدة في البنك المركزي
		٥٠٠	سندات حكومية
		٤٠٠	فروض وسلف
٩٩٠		٩٩٠	

ونلاحظ من المثال السابق انخفاض نسبة الودائع في البنوك المركزية إلى الخصوم الإجمالية من ١٠% إلى ٩% ولو اعتبر البنك التجاري الحد الأدنى للاحتياطي ١٠% فمن المتوقع أن يسارع بإعادة النسبة بعد انخفاضها إلى ما كانت عليه من قبل، ويمكنه أن يفعل ذلك بطرق مختلفة تؤدي جميعها إلى ارتفاع أسعار الفائدة وقد يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي طالبا مساعدته باعتباره المقرض الأخير في النظام الائتماني، وقد

رأينا من قبل أن زيادة الاعتماد على البنك المركزي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف التي تحددها البنوك التجارية لقروضها. وهكذا نجد أن عمليات السوق المفتوحة تحول دون انحراف أسعار الفوائد في السوق كثيرا من سعر إعادة الخصم.

وعن طريق عمليات السوق المفتوحة تدفع أسعار الفائدة في السوق إلى مستوى سعر إعادة الخصم: ولذلك يمكن أن تستخدم هذه العمليات لإجبار البنوك التجارية على تغيير أسعارها بما يتماشى مع سعر إعادة الخصم. وثمة استجابة أخرى من جانب البنوك التجارية لانخفاض احتياطياتها لدى البنك المركزي وهي بيعها لبعض السندات الحكومية التي تمتلكها ومن شأن عمليات البيع هذه أن ترتفع أسعار الفائدة وثمة أسلوب ثالث تتبعه البنوك التجارية استجابة لسياسة البنك المركزي وهي تخفض قروضها وقد تفعل ذلك برفع أسعار الفائدة أو برفض إقراض بعض العملاء.

وفي الحالة الأخيرة لا ترفع البنوك نفسها أسعار الفائدة مباشرة بل أن بعض الدائنين سيتحولون إلى مصادر أخرى للحصول على قروض بأسعار أعلى وعندئذ تظهر الآثار الثانوية لعمليات البيع في السوق المفتوحة من جانب البنك المركزي الناشئة عن انخفاض ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي وينتهي الأمر بارتفاع أسعار الفوائد.

أما الأثر الثاني فهو يصيب الكمية الإجمالية للنقد المتداول في البلاد إذ أن عمليات البيع في السوق المفتوحة تؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول بنفس قيمة المبيعات.

وعادة ما يماثل هذا الانخفاض انخفاض في قيمة ودائع الجمهور لدى البنوك التجارية وإلى جانب هذا الأثر المباشر قد تكون هناك آثار ثانوية ناشئة عن محاولة البنوك التجارية إعادة نسبة الاحتياطي إلى ما كان عليه. وهذا لو أعادت البنوك المركزية نسبة الاحتياطي المودع لدى البنك المركزي إلى ما كانت عليه من قبل عن طريق خفض القروض المقدمة للجمهور تنخفض بمقدار انخفاض القروض ولو أعادت البنوك التجارية النسبة الأصلية يبيع نفس السندات الحكومية التي تمتلكها إلى الجمهور فإن ودائع الجمهور لديها تقل بنفس المقدار. ومن الممكن أن تؤثر عمليات السوق المفتوحة كثيرا على كمية النقود الإجمالية المتداولة لو كانت نسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي منخفضة وحاولت البنوك التجارية الاحتفاظ بمستواها ثابتا. وهكذا لو قررت البنوك التجارية تثبيت نسبة الاحتياطي لدى البنوك المركزي إلى جملة خصومها كان الموقف كما يلي:

الموقف بعد استعادة نسبة الاحتياطي البالغ قدرها ١٠٪.

أصول		خصوم	
بآلاف الجنيهات		بآلاف الجنيهات	
أرصدة في البنك المركزي	٩٠	ودائع العملاء	٩٠٠
سندات حكومية	٤٥٠		
فروض وسلف	٣٦٠		
	٩٠٠		٩٠٠

ولكي تعيد البنوك التجارية نسبة الاحتياطي إلى ١٠٪ فلا بد من أن تخفض مستوى الودائع بمقدار عشرة أضعاف النقص، وفي بعض البلدان لا

تكون نسبة الاحتياطات النقدية ثابتة على الدولة فقد يعتبر انخفاضها بمقدار ٩% أمراً طبيعياً لا يترتب عليه أي أثر.

ولا ينطبق التحليل السابق إلا إذا كانت البنوك التجارية تطالب بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطات النقدية ثابتة، وفي هذه الحال تترك عمليات السوق المفتوحة أثراً كبيراً على مستوى ودائع البنوك التجارية.